الخاتمة

خلاصة البحث ونتائجه

١ـ إن الهدف الأساسي للمسلمين اليوم هو العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة .

٢ـ الشريعة هي الأحكام التي سنَّها الله لعباده ، بقصد تحقيق مصالحهم في الدنيا والآخرة ويجب الاحتكام إليها والوقوف عندها ، ولا خيار للمسلمين في ذلك ، لأنها من لوازم الإيمان ومقتضى الإسلام .

٣ـ التدرج في التشريع هو نزول الأحكام الشرعية على المسلمين شيئاً فشيئاً طوال فترة البعثة النبوية .

أما التدرج في التطبيق فيعني بيان الأحكام الشرعية للناس اليوم لتتم معرفتهم بها ، ثم وضع هذه الأحكام في أنظمة وقوانين للانتقال بالمجتمع والأمة والدولة من القوانين الوضعية إلى الأنظمة المستمدة من الشريعة الإسلامية .

٤ـ ثبت التدرج في التشريع بنصوص الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة وأقوال العلماء في حكمة التدرج الموافقة للفطرة ، والتيسير والتخفيف ، ومراعاة المصالح ، وتغيير العادات ، وبناء الفرد قبل بناء المجتمع ، ومجريات الواقع التاريخي ، وغير ذلك من الحِكَم التي كانت أساساً لتقبل التشريع الإسلامي ، وتطبيقه ، والالتزام به طواعية واختياراً .

٥ـ إن الأمثلة العملية في القرآن الكريم للتدرج في التشريع كثيرة ، منها نزول القرآن منجماً ، ومنها المكي والمدني وما فيهما من إجمال وتفصيل ، ونزول الأحكام حسب أسباب النزول ، والنسخ ، والتدرج في العبادات ، والتدرج في عقوبة الزنى ، والتدرج في تحريم الخمر ، والتدرج في تحريم الربا ، والتدرج في فرض الجهاد ، والميراث ، وبيان المحرمات وغيرها ، مع اقتران الأحكام بذكر الحكمة منها لتقبل النفوس ذلك .

٦ـ إن مسوغات التدرج في التطبيق كثيرة جداً ، منها التزام منهج القرآن الكريم في التدرج ، ومنهج الرسول ﷺ ، وعمل الخلفاء المسلمين ، وهو ما يقتضيه العقل ، لأن التدرج سنة في الكون ، وهو تطبيق لفعل الممكن ، وتطبيق جزئي في سبيل التطبيق الكلي ، ومراعاة واقع المسلمين ، وأن التدرج هو منهج الأنظمة عامة ، وهو سبيل الهدم فيجب أن يكون سبيل البناء بالأولى .

كما أن التدرج في التطبيق توجبه السياسة الشرعية التي تفرض على الناس طاعة الإمام فيها ، وأنه يجب عليه أن يمهد لتطبيق الأحكام ، ويهيىء الأجواء ، وأن الفتوى في الشرع تتغير بتغير الأحوال ، وكذلك إصدار التعليمات والأنظمة والأحكام .

٧ـ إن وضع الضوابط للتدرج في التطبيق أمر ضروري ، وأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض المسلّمات التي لا يمكن تجاوزها ، ولا الحياد عنها ، ويجب التزامها عند التدرج في تطبيق الشريعة ، منها : عدم الاستسلام للعجلة والتسرع الذي يصدر بحسن نية عن المتحمسين للإسراع بتطبيق الشريعة ، وأنه لا تدرج في العقيدة ولا مساومة فيها ، ولا يقبل التدرج في المعلوم من الدين بالضرورة ، ويجب التطبيق الفوري

للشرع عند الإمكان وتوفر الظروف الملائمة ، وأن الشريعة كل لا يتجزأ ، وأن تطبيق الشريعة واجب على كل مسلم ، فالحاكم يطبقها بالتدرج والرفق بالأمة . والمسلم العادي يطبق كل ما يتعلق به من أحكام الشرع ، وأنه لا خيار للمسلم في تطبيق الشريعة ، لأنها واجب شرعي ملزِم من رب العالمين ، مع مراعاة الحالة الراهنة للمسلمين اليوم ، وما فيها من تناقضات وازدواجية في التصور والسلوك ، مما يوجب تهيئة الأجواء والسعي لتوعية المسلمين أنفسهم في دينهم وشرعهم وما يتوجب عليهم عمله تجاه ربهم ومجتمعهم وأنفسهم ، ويجب إعلان المحرمات الأساسية في الشرع ، لأنها بمثابة خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها ، أو الاقتراب منها ، كالخمر والربا والزنى .

٨ـ إن ضوابط التدرج كثيرة ، منها : وجوب إعلان الغاية من التدرج ، وأنه مجرد وسيلة ، مع الإقرار الكامل بشمول الشرع ، على جميع الناس ، ولجميع الأحكام ، ومراعاة التطور والمستجدات ، ووجوب البدء في التطبيق بالأحكام الشرعية المتفق عليها ، ثم الأهم فالأهم ، مع الاختيار والانتقاء من مختلف المذاهب الفقهية ، واختيار الأخف أو الأشد من الأحكام حسبما تمليه المصلحة العامة للأمة ، ويجب البدء بالواجبات قبل المندوبات ، والمحرمات قبل المكروهات .

٩ـ إن الحاكم المسلم يضع نصب عينيه الأولويات في العمل والتنفيذ ، ويقدم ما تلتقي فيه الشريعة مع القوانين الوضعية والأعراف الدولية ، وهو كثير غالب ، ويجب العمل على تقديم الأنظمة ذات الفعاليات الأساسية ، كالدستور ، والتربية والتعليم ، والإعلام ، ومنع القوانين المخالفة كلياً للشريعة ، وإصدار التشريعات في القضايا التي لا خلاف فيها بين التيارات والاتجاهات القائمة ، وتعديل القوانين التي تحوي مخالفات جزئية ، واستكمال القوانين التي تنقصها أحكام شرعية ،

وإصدار التشريعات للأنظمة الجديدة في الحياة ، ووضع البديل للأنظمة المخالفة بشكل كامل للشريعة ، وإبقاء الأنظمة المعمول بها حالياً ريثما يتم تعديلها منعاً من حدوث فراغ تشريعي أو قانوني وضياع الحقوق والأعمال للناس ، مع إعطاء مهلة للمؤسسات والشركات في القطاع الخاص لتعديل أنظمتها بما يوافق أحكام الشريعة ، ويجب إعداد مستشارين شرعيين ومتخصصين لمتابعة الأنظمة الإسلامية الصادرة .

١٠ـ إن هذا العمل الجسيم ، والخطة الموضوعية للتدرج في تطبيق الشريعة ، لا تخلو من عقبات ، ومحاذير تكتنفها ، فيجب التحرز منها ، مثل استغلال التدرج لتعطيل العمل بالشريعة ، أو للتوقف عند بعض جولاتها ، أو استغلال التدرج لتسويغ الواقع ، أو لتوجيه الإدانة أثناء التدرج لمحاسبة الآخرين على تنفيذ الأمور حسب القوانين النافذة .

وأخيراً لابدَّ من الإخلاص في العمل ، وحسن النية في التطبيق ، والاستعانة بالدعاء والتضرع والاستغاثة بالله تعالىٰ للتوفيق والسداد وتحقيق المراد .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

* * *